

جانب

بيروت في ٢٣/١١/٢٠٠٤

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/٣/٢٠٠٠

بيان توضيحي من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

على أثر الرد الموجه من قبل العميد الركن المتقاعد سليم أبو اسماعيل على ما ورد في كلمة ممثل سوليد في اللقاء التضامني مع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، الذي أقيم بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٤ في جامعة القديس يوسف، من موقع الحرص على قضية المخطوفين والمفقودين في لبنان، انطلاقاً من المطالبة المستمرة بحق أهالي هؤلاء بمعرفة الحقيقة حول مصير ذويهم المغيبين أينما كانوا، توخياً للموضوعية والدقة، يهيم لجنة الأهالي توضيح التالي :

- ان الالتباس الذي حصل حول صدور أو عدم صدور تقرير اللجنة الرسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين في لبنان وتحديد مصيرهم (التي شكلت في ٢١/١/٢٠٠٠ برئاسة العميد الركن سليم أبو اسماعيل) يبقى غير ذي أهمية ما دام مصير هؤلاء الضحايا ما زال مجهولاً حتى تاريخه.
- أجل حضرة العميد لقد جرى نشر نتائج التقرير في وسائل الإعلام بتاريخ ٢٦ تموز من العام ٢٠٠٠ على وجه التحديد، وقد أوصيتم بخلاصة تلك النتائج باعتبار جميع الذين خطفوا أو فقدوا منذ أربع سنوات وما فوق بمثابة المتوفين وذلك استناداً إلى عدم العثور على أحياء من المخطوفين داخل الأراضي اللبنانية، وإلى نفي المرجعية السورية المسؤولة وجود مخطوفين لديها، وإلى عدم اعتراف العدو الاسرائيلي الا بوجود ١٧ معتقلاً لديه من العدد المطالب به. ولسنا هنا في مجال استعادة رداً فعل الأهالي تجاه تلك النتائج والتحفظات التي أبدتها لجننتهم ولا المراجعات التي قامت بها على أثر ذلك.
- يتذكر جيداً العميد أبو اسماعيل، أنه بعد انقضاء أقل من خمسة أشهر على نشر نتائج التقرير المذكور، تم الافراج عن ٥٤ شخصاً من السجون السورية، الأمر الذي كاد يفقد الأهالي صوابهم وصبرهم، وزادهم اصراراً على رفض نتائج ذلك التقرير الذي فقد مصداقيته. بالطبع لا نسوق هذا الكلام من باب الافتراء على أحد، ولسنا في موقع من يسعى إلى وضع العصي بالدواليب، أو الانجرار إلى مستنقع التجاذبات السياسية أو الشخصية. نحن "أم الصبي"، نحن من يتجرع مرارة إعلان المفقودين موتى مرة وأحياء مرة اخرى.
- تأكيداً على ما نقول، فقد عمدت السلطة نفسها، التي شكلت الهيئة الرسمية التي ترأستموها، إلى تشكيل هيئة جديدة برئاسة الوزير فؤاد السعد (بعد عام على تشكيل الهيئة الأولى). ألا يعني ذلك سقوط التقرير ونتائجها؟ أما وقد شارف عمر الهيئة الثانية على بلوغ السنوات الأربعة، بعد أن جرى التمديد لها المرة تلو المرة، وبعد أن تبدل رأسها، ما يزال التقرير بنتائج عملها المفترض أن ترفعه إلى مجلس الوزراء ينام في الأدراج. وهذا ما قصده ممثل سوليد في مداخلته تلك دون تعمد الكذب أو الايذاء يا حضرة العميد. نأمل ان تضم صوتك إلى أصواتنا من أجل الافراج عن التقرير المعتقل في أدراج المسؤولين منذ ايار ٢٠٠٣، والذي من المفترض أن يكون اليوم في قبضة الوزير السابق ميشال موسى، الذي كان آخر تعهد له، منذ أقل من شهر، بأنه ما دام قد وضع يديه على هذا الملف، فلن يرفعهما عنه الا بحل مشرف وعادل له سواء حظي بمقعد في الحكومة التي ستشكل أم لا.

واليوم، وبمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة، وانطلاقاً مما تضمنه بيانها الوزاري، واستناداً إلى تصريحات رئيسها الذي شدد على العمل من أجل معالجة جميع الملفات العالقة، نأمل أن تولي الحكومة قضية أهالي المخطوفين والمفقودين ما تستحق من أولوية، وذلك بالافراج عن التقرير واتخاذ الاجراءات المترتبة عنه.